تحقيق

رِسَالَةٌ في الفَرْقِ بَيْنَ المَجَاز بمَرتَبةٍ وَالمَجَاز بمَرتَبتَين

لـ (مُحَمَّد السَّعِيْدِ بنِ مُحْيِ الدِّيْنِ الجَزَائِرِيِّ)

كَانَ حَيًّا سَنَةَ: ١٢٧٨ للهِجْرَةِ

تحقيق: أ.د. عَلّاوِي سَادِر جَازِع(*)

د. عَلِيّ حِكْمَت فَاضِل مُحَمَّد(**)

• الملّخص:

عبـارة: (المجـاز بمرتبة والمجاز بمرتبين) وردت عند البلاغيين في مصنّفاتهم، ومثّلوا لها بقولهم: (مشـفر زيد مجروح) فقالوا في تفسـير مثل هذا القول: إنّ الأصل في تفسير لفظة (المشـفر) تدلّ على شفة البعير السّـفلى، وقد استُعيرت هذه الدّلالة إلى شفة الإنسان؛ لشبه بين المعنيين، والعلاقة الّتي بينهما: الغلظ والتّدلّي، فإن كان المعنى الأول، فهو مجاز بمرتبة، وإن استعيرت إلى مطلق شفة الإنسان، فهو مجاز بمرتبتين.

وفي هذا التّفسـير صنّف السّـيّد محمّد السّـعيد بن محي الدّين الجزائريّ رسـالة عنوانها: (رسـالة في الفرق بين المجاز بمرتبة والمجاز بمرتبتين)، فقمنا بتحقيقها على نسخة بخطّ المؤلّف، وحاولنا - قد الإمكان - إيضاح ما فيها، وتفسير عباراتها.

• الكلمات المفتاحية: المجاز بمرتبة – المجاز بمرتبين – المشفر – الجزائري.

(*)عميد كلّيّة التّربية (ابن رشد) للعلوم الإنسانية / جامعة بغداد.

(**) كلية التربية(ابن رشد) للعلوم الانسانية،قسم اللغة الربية/ جامعة بغداد .

المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـد لله، وكفـى وصلاة على مـن اصطفى، له المستكملين الشرفاء

وبعد:

فهذه رسالة لطيفة صغيرة الحجم، يوضّح فيها صاحبها: السّـيّد مُحَمَّد السّـعيد بن مُحيي الدّين الجزائريّ، عبـارةً ورَدَتْ في كتاباتِ أهل البَلَاغَة، وهو قولهم: (المَجَاز بمَرتَبةٍ والمَجَاز بمَرتَبتَين)، فقد فرّق بينهما مسـتعينًا بالمثال المشـهور في اسـتعارة (المِشْـفَر) حينما يقولون: مِشْـفَر زيد مجروح، والأصلُ في لفظ (المِشْفَر) أنّهُ يدلّ على شَفَة البعير السّفلى، وقد استعير هذا اللّفظ لشَفَة الإنسـان، لِشَـبَهٍ بيـن المَعنَى الأصلـيّ، والمَعنَى المُسـتَعار لـه، والعَلاقـة بينها: الغِلـظ والتّدلي، فاسـتعير من معناه الأصليّ إلـى المَعنَى الجديد لهذه العلاقة. فإن اسـتعير هـذا اللّفظ إلى مُطلَق الشَـفَة فهو مَجَاز بمَرتَبةٍ، وإن استعيرَ إلى شَفَة الإنسان مُطلَقا، فهو مَجَاز بمَرتَبتَين.

والرّسالة تقعُ في صفحةٍ واحدةٍ، عددُ أسطرِها: سـتّة وعشرونَ سـطرًا، مكتوبةٌ بالخطّ المغربيّ، وبالمِدادِ الأسودِ، ولم يضعْ المؤلّفُ لها عُنوَانا في متنهـا، ولكنَّه ذكَرَ لها عُنوَانا فـي فهرس وَضَعَه للمَجمُوع الّذي يتضمّنُ مَجمُوعةً من رسائلِهِ، ولذا اعتَمَدنـا هذا العُنوَان، وقد وَرَدَ اسـمٌ في نهايتِها، كما وضّح في وصف الرّسالة وتحقيق عُنوَانها.

نَسـخنَا النّسـخةَ الخَطّيّـة، وخَرَّجنـا النّصوص، وشـرحنا الغامضَ منها، وقد وضَعنا في بدايتِها إيجـازًا عن المَجَاز، وأوّل مَنْ ذكرَ هذا المُصطَلَح، وآراء العُلَمَاء في وقوعه في لُغَة العَرَب.

•تَرْجَمَةُ المُؤَلِّفِ:

يعود نسبُ السّيد مُحَمَّد السّعيد إلى الإمام عليّ بن أبي طالب (عليه السّلام)، ذَكَر نسبَهُ جملةٌ من المؤرّخين[1]، بقولِهم: هو السّيّد مُحَمَّد السّعيد بنُ السّيّد مُحيي الدّين بنِ السّيّد مُصطَفى بنِ السّيّد مُحَمَّد بنِ السّيّد المُختار بنِ السّيّد عبد القادر بن السّيّد أحمد المُختار بن السّيّد عبد القادر بن السّيّد أَحمَدَ بن السّيّد مُحَمَّد بن السّيّد عبد القوي بن السّيّد عليّ بن السّيّد أَحمَدَ بن السّيّد عبد القوي بن السّيّد خالد بن السّيّد يوسف بن السّيّد أَحمَدَ بن السّيّد بشّار بن السّيّد مُحَمَّد بن السّيّد مسعود بن السّيّد طاووس بن السّيّد يعقوب بن السّيّد عبد القوي بن السّيّد أَحمَدَ بن السّيّد مُحَمَّد بن السّيّد إدريسَ الأصغر بن السّيّد إدريسَ الأكبر بن السّيّد عبد الله بن السّيّد الحَسَنِ المُثنّى بن الإمامِ الحَسَن (عليهِ السّلام) بنِ الإمامِ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ (عليهِ السّلام).

وهو الأخُ الأكبر للأميرِ الكبيرِ السّيّد عبد القادرِ بن مُحيي الدّين الجَزائريّ المَغربيّ، مُؤسّس الدّولةِ الجَزائريّة الحَديثة، ومن أخوته أيضًا مصطفى، وحسين، وأبو بكر، وأَحمَدُ، أمّا أبناؤه، فله أربعة أبناء: أحمدُ المُجاهد، ومُحَمَّد الصّادق، ومُحَمَّد المُرتَضى، وعبدُ الباقي[2].

•مُصَنَّفَاتُهُ:

ضمّت دارُ الكتبِ القطريّة مَجمُوعا فيه عددٌ من رسائلِهِ، في فنون شتّى، أغلبها في ما يزال مَخطُوطا، منها: رسالةٌ في المَقولاتِ العَشر، ورسالةٌ في الفَرقِ بينَ عَقدِ الوَضعِ وعَقدِ الحَمل، ورسالةٌ في الفَرقِ بينَ المَجَاز بمَرتَبةٍ والمَجَازِ بمَرتَبتَين، ورسالةٌ في علمِ الفَلَك، ورسالةٌ في مدلولِ النّظمِ المُعجز، وحاشيةٌ على (زوال التّرح) لابنِ جماعةَ في شرحِ منظومةِ (غرامي صحيح) لابنِ فرَح، ورسالةٌ في الحياءِ من الإيمانِ والحياء خيرٌ كلّه، ورسالةٌ في مُصطَلَح الحَديث، ورسالةٌ في النِّسَبِ السّت الّتي بين الحمدِ والشّكرِ، ورسالةٌ في تفسير قولِه تَعالى: ﴿وَلَو أَنَّمَا فِي ٱلأَرضِ مِن شَجَرَةٍ أَقلَٰم﴾ [لقمان: ٢٧]، ورسالةٌ في الدّلالةِ على البَعثِ هل هيَ عقليّة أو نقليّة، ورسالةٌ في العلمِ وما يتعلّقُ بِه، ورسالةٌ في الفَرقِ بينَ خطابِ التّكليفِ وخطابِ الوَضع، ورسالةٌ في الكَسبِ على مَذهبِ الأشعريّ، ورسالةٌ في مَعنَى الجوهر وبقيّة المقولات العَشر، ورسالةٌ في وجهِ استحالةِ الدّور والتّسلسلِ، وشرحُ الرّسالةِ الوضعيّةِ العَضُديّة، ورسالةٌ في وجهِ منعِ صرفِ الاسم، ورسالةٌ في تعريفِ العددِ وشرحِ ماهيّتِهِ، ورسالةٌ في قاعدةٍ بها يُعرَف دخولُ المحرم والعام العَرَبيّ، ورسالةٌ في أنّ اسمَ الفاعلِ يدلُّ على الحالِ حقيقةً وعلى غيرِهِ مَجَازًا، ورسالةٌ في الفرقِ بين المَعنَى

(١) منهم: عبد الرّحمن التّوجينيّ، في: عقد الجُمان النّفيس في ذكر الأعيان من أشراف غريس ١٤، وعبد الرّزّاق البيطار، في: حِليَة البشر في تاريخ القرن الثّالث عَشر ٢ / ٨٨٤، كما أفدنا من ترجمته الّتي صنعها الدّكتور عليّ بسّام في بحثه الموسوم بـ(مخطوط «رسالة في مُصطَلَح الحديث» للعلّامة محمّد السّعيد بن مُحيي الدّين الجزائريّ (ت: ١٢٧٧هـ)) وصفًا وتقديمًا.

(٢) يُنظَر: البارق السّني من حياة مكّي الحسنيّ ٢٠، ومخطوط (رسالة في مُصطَلَح الحديث) ٢٥.

المَصدريّ والحاصل بالمَصدرِ، ورسالةٌ إتقانِ الصّنعِ في علمِ الوَضعِ.

• وَفَاتُهُ:

قيل: إنّ وفاتَه كانت سنة: ١٢٧٧ هـ، بعد أنْ ناهزَ عمره ثلاثًا وتسعين سنة بدمشق، ودُفِنَ بسَفحِ قاسيونَ، في مقبرةِ ذي الكفل[٣]، والحقّ: إنّه كان حيًّا سنة ١٢٧٨ للهِجرة، ودليلُنا على ذلك أنّهُ كَتَبَ عددًا من رسائلِهِ في هذه السّنة، ومنها (رسالةٌ في أنّ اسمَ الفاعلِ يدلُّ على الحالِ حقيقةً وعلى غيره مَجَازًا، ورسالةٌ في النِّسَبِ السّت الّتي بين الحَمدِ والشّكرِ، رسالةٌ في تَعريفِ العددِ وشرحِ ماهيّتِهِ، ورسالةٌ في الفرقِ بين المَجَاز بمَرتبةٍ والمَجَاز بمَرتَبتَين، وهي رسالتنا الّتي نعملُ على تحقيقها).

•المَجَازُ في اللُّغَة:

جاء في المُعجَم العَرَبيّ: المَجَاز، مَفْعَلٌ، مأخوذٌ من جازَ يَجوزُ جَوازًا، بمَعنَى التّعدّي والعُبور، فيقالُ: جزتُ المَكانَ إذا عبرتُه، أو قد يأتي بالمَعنَى المقابلِ للوُجوبِ والامتناعِ، والمَجَاز اللّفظيّ: انتقالُ اللّفظ وعبوره إلى مَوضعٍ آخرَ[٤].

وأصلُه (مَجْوَز)، ولكنّ إعلالًا حدَثَ فيه، أدّى إلى نقل «حركة الواوِ إلى الجيم، فيُقالُ: تحرّك حرف العلّة، أي: الواو في الأصل، وانفتح ما قبله وهو الجيم، في الحال، فقلبتْ الواوُ ألفًا على القاعدة، فصار (مَجَازا)»[٥].

• أوّل مَن استعمل مُصطَلَح المَجَاز:

يقولُ العلّامة الشّنقيطيّ: إنّ أهلَ العلمِ في القرون الثّلاثةِ الأولى من صدرِ الإسلام لم يُسمعْ عنهم أنّهم ذكروا مُصطَلَح المَجَاز، سواء أكانوا صحابةً أم تابعينَ أم أهلَ علمٍ، حتّى أهل اللُّغَةِ لم يذكروهُ كالخليلِ وسيبويهِ وأبي عمرِو بنِ العلاءِ وغيرهم، ثمّ قالَ: «وأوّلُ مَنْ عُرفَ أنّه تكلّمَ بلفظِ (المَجَاز) أبو عُبيدة، معمَر بنُ المُثنّى في كتابِه[٦]، ولكنْ لم يعنِ بالمَجَاز ما هو قسيم الحقيقة، وإنّما عنى بمَجَاز الآية ما يعبّر به عن الآية... »[٧].

• آراء العُلَمَاء في إثبات المَجَاز في العَرَبيّة ونفيه:

انقسم العُلَمَاء على ثلاثة أقسام في توجيههم لوجود المَجَاز في لُغَة العَرَب[٨]:

١- الرّأي الأوّل: وهو رأي أكثر العُلَمَاء، فقد أثبت أغلبُ أهلِ العلم وجودَ المَجَاز في لُغَة العَرَب.

٢- الرّأي الثّاني: وهو رأيُ نفرٍ قليلٍ منهم، فقد ذهبَ قوم إلى نفيهِ من كلام العَرَب مُطلَقا، وهو رأيُ ابن تيميّة[٩] وابنِ القيّم[١٠]، ومُحَمَّد الأمين

(٣) يُنظَر: البارق السّني من حياة مكّي الحسنيّ ٢٣-٢٥، وأيّده الدّكتور علي بسّام في تقديمه لرسالة السّيّد محمّد السّعيد في مُصطَلَح الحديث ٢٨.

(٤) يُنظَر: القاموس المُحيط ٥٠٦.

(٥) الاحتمالات اللّغويّة المخلّة بالقطع وتعارضها عند الأصوليّين ٣٥٦.

(٦) المُرَاد منه كتابه: مَجَاز القرآن.

(٧) منع جواز المَجَاز في المُنزّل للتّعبّد والإعجاز ١٤و١٥.

(٨) يُنظَر: الحذاقة بأنواع العَلَاقَة ٤٥١.

(٩) صنّفَ رسالةً في نفيِ وقوعِ المَجَاز في لغةِ العَرَب عنوانها: (الرّسالةُ المدنيّة في الحقيقةِ والمَجَاز في الصّفات)، يُنظَر: مَجموع الفَتَاوى ٦/ ٣٥١ – ٣٧٤.

(١٠) سمّاه (الطّاغوت) في كتابِهِ: الصّواعق المُرسَلَة على الجَهميّة والمُعطِّلة.

الشّنقيطيّ[١١].

٣-الـرّأي الثّالـث: وهو فريق يتوسّـط بين الأوّل والثّانـي، فهو يجوّز وجـوده في اللُّغَـةِ والقرآنِ الكريم إلّا فـي آياتِ الصّفاتِ والأسـماءِ المُتعلّقة باللهِ جلَّ جلالُه.

• تحقيق عُنوَان الرّسالة:

لم يضع المصّنف عُنوَانا لرسـالته في بدايتِها، بلْ بدأهَا بقولِه: «فإنّكَ سـألتَ عـن مَعنَى قولهم: المَجَـاز بمَرتَبـةٍ والمَجَـاز بمَرتَبتَيـن»، ولكنّـه ذكـر عُنوَانها فـي بدايةِ المَجمُـوع، فاعتمَدنا في وضعِ عُنوَانِ الرّسـالة على ما ذكـرهُ المؤلّفُ في فهرس المَخطُـوط، الذّي كتبَه بخطِّه، حينما عدّدَ الرّسـائلَ الّتي ضمَّنَها فـي مَجمُوعه، فذكرَ منها: (ورسـالةٌ في الفرقِ بين المَجَازِ بمَرتَبةٍ والمَجَازِ بمَرتَبتَين)، فلذا كان هـو العُنوَان الّذي اعتمدناه، وفي نهايتِها ذكرَ اسـمَه، وتاريخَ كتابتِها، بقولِه: « وكتـبَ مقيّدًا لكلامِ سـاداتِه مع تَصـرّفٍ فيه، وكلام العُلَمَاء يشرح بعضه بعضًا (مُحَمَّد السّعيد بن محي الدّين) كان الله له ولأحبّته آمين، بأواخر ربيـع النّبـوّة من عـام ١٢٧٨، والسّـلام على مَن يقف عليه طالبًا دعاه ورضاه».

• وصفُ النّسخةِ الخطّيّة:

احتفظـت دارُ الكتـبِ القطريّـة بمَجمُـوع خطّيّ، رقمُه العـام: ١٧٧، وقد ضمّ مَجمُوعة من المَخطُوطـات للسّـيّد مُحَمَّد السّـعيد بـن مُحيي الدّيـن، كانت رسـالتنا من ضمنه، والرّسـالة من صفحة واحـدة منه، رقمهـا: ١٧٦، كُتِبَت بالخطّ المَغربيّ، وهي بخطِّ المُؤَلّف كحالِ بقيّة الرّسائلِ في المَجمُوع، كتبها سنة: ١٢٧٨ للهجرة، خطّها واضـحٌ، كُتِبَـتْ بالمِدادِ الأسـودِ، وضبـطَ بعضَ كلماتِها بالمِدادِ الأحمر.

• صورة المَخطُوط:

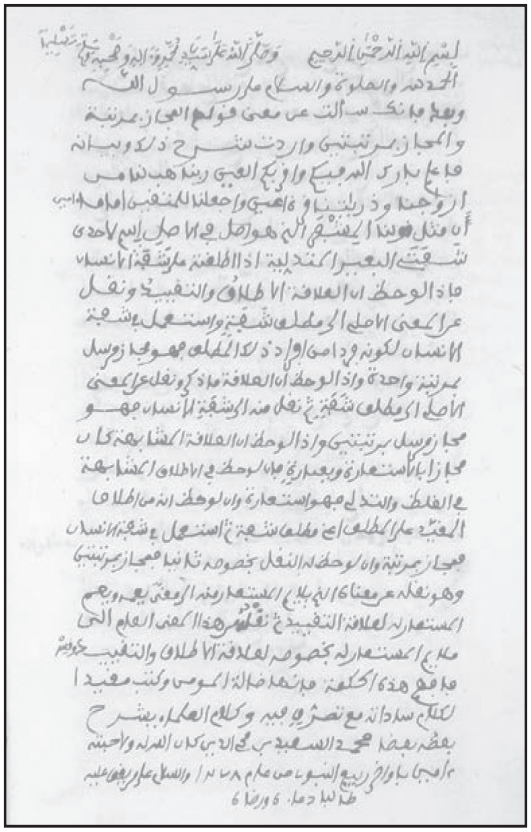

[النَّصُّ المُحَقَّقُ]

بسم الله الرحمن الرّحيم

وصلّى الله على سـيّدنا مُحَمَّد وآله وصحبِه وسلّم تسـليمًا، الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله.

وبعد:

فإنّكَ سـألتَ عن مَعنَى قولِهم: (المَجَازُ بمَرتَبةٍ

(١١) وضع رسالة عنوانها: منع جواز المَجَاز في المنزّل على الإعجاز.

والمَجَازُ بمَرتَبتَين[١٢]) وأردتَ شـرحَ ذلكَ وبيانَه، فأعلمْ باركَ الله فيكم وأقرّ بكم العينَ،قوله تعالى **﴿ربّنا هبْ لنا من أزواجِنا وذريّاتنا قرّة أعين، واجعلنا للمتّقين إمامًا، آمين﴾**.

إنّ مثـل قولهم: (المِشْـفَر إلـخ[١٣]) هو أصلٌ، في الأصل اسم لإحدى شـفتي البَعير المتدلّية إذا أطلقته على شَفَة الإنسان[١٤].

فـإذا لوحـظَ أنّ العلاقـةَ الإطـلاق[١٥] والتّقييـد[١٦]، ونقل عن المَعنَى الأصليّ إلى مُطلَق شفته[١٧]، واستعمل في شَفَة الإنسان؛ لكونه فردًا من أفراد ذلك المُطلَق، فهو مَجَازٌ مُرسَـل بمَرتَبةٍ واحدة[١٨].

وإذا لوحـظ أنّ العلاقة ما ذكر، ونقل عن المَعنَى الأصلـيّ إلى مُطلَق شَـفَة، ثمّ نقل منه إلى شَـفَة الإنسان، فهو مَجَاز مُرسَل بمَرتَبتَين[١٩].

---

(١٢) وضّح الأسـتاذ حامد عوني مثل هذه العبارة بقوله: « بيان ذلك أن لفظ (المِشـفَر) في الأصل مقيّدٌ بكونه مِشفَر بعـير، ثمّ أطلقَ عن قيدهِ وأريدَ منه مُطلَق (شَـفَة)، وهذه هـي المرتبةُ الأولى، وعلاقتُها التّقييدُ ثمّ الإطلاق، فإذا أطلقَ بعد ذلك على شَـفَة إنسـانٍ، باعتبارِ كونِها شَـفَة إنسـانٍ بخصوصِه لا باعتبارِها فردًا من أفراد مُطلَق شَـفَة، فهذهِ هيَ المرتبةُ الثّانية، وعلاقتُها الإطلاقُ ثمّ التّقييدُ، وكذا يُقالُ في المَرسَن». المِنهاجُ الواضحُ للبَلَاغَة ٣/ ٢٧٩.

(١٣) أي: قولهم: مِشفَر زَيْدٍ مَجْروح.

(١٤) قال الفيروزابادي: «والمِشـفَر للبعير، كالشَفَة لك ». القامـوس المُحيط ٤١٨ مادة (شـفر)، أي: كما للإنسـان شَفَة، للبعير شَفَة تسمّى: مِشفَر.

(١٥) قـال الدّمنهوريّ: وعلاقة «الإطلاق كقول الشّـاعر [من الطّويل، لعروةَ بنِ حزام الضّنّيّ]:

ويا ليتَ كلَّ اثنينِ بينَهما هوًى

من النّاسِ قبلَ اليومِ يَلتقيانِ

فـ(اليوم) مُطلَق والمُرَاد به (يـومُ القيامة)، نجّانا اللهُ من هولِه». الحذاقةُ بأنواعِ العَلَاقَة ٤٦١، وعرّفها السّـيّد أحمد الهاشـميّ بقوله: «هو كونُ الشّيء مُجرّدًا من القيود، نحو قوله تعـالى: ﴿فَتَحرِيـرُ رَقَبَةٍ﴾، [النّسـاء: ٩٢] أي: عِتْق رقبـةٍ مُؤمنة، فـ(الرّقبة) مَجَاز مُرسـلٌ، وعلاقتُه الإطلاق، فـإنّ المُرَاد منها (المُؤمنـة)، وإطلاق (الرّقبـة) على جميع الجسـم مَجَاز مرسـل، وعلاقته الجزئيّة «. جواهر البَلَاغَة ٢٥٣.

(١٦) قال السّـيّد أحمـد الهاشـميّ: «والتّقييد: هو كونُ الشّيءِ مُقيّدًا بقيدٍ أو أكثر، نَحو: ما أغلَظَ جَحْفَلَةَ زيد، أي: شـفته، فـ(جحفلة زيد) مَجَاز مرسـل، وعلاقته التّقييد؛ لأنّها مقيّدة بشَفَة الفرس». جواهر البَلَاغَة ٢٥٣.

(١٧) وهـو أن ينتقـل المَعنَـى من مَعنَى أصـلي إلى مَعنَى مَجَـازيّ، فمثلًا حينمـا نقول: (مِشـفَر) لفظة تطلق على شَفَة البعير، وحينما نقول: (المرسن) لفظة تطلق على أنف الحيـوان، ومن هذا المَعنَى يسـتَعير المتكلم هذه اللّفظة أو تلك إلى الإنسان لعلاقة بين المَعنَى الأصلي والمَعنَى المستعار منه.

(١٨) قال الصّبّان: (كاستعمال المِشفَر الّذي هو في الأصل اسـم لإحدى شـفتي البعير الزّائدة على الأخـرى في مُطلَق شَـفَة، كشَفَة زيد مثلًا، في قولك: رأيت مِشفَر زيد، ويكون مَجَازا بمرتبة إن اسـتعمله في شَـفَة زيـد بكونها فردًا من مُطلَق شَفَة). الكواكبُ الدّريّة في العلاقاتِ المَجَازيّة ٧٦٧ .

(١٩) ويكون المَجَاز بمَرتَبتَين إن نقلتَ لفظةَ (المِشفَر) إلى مُطلَق الشَـفَة بعدما نقلتَه من إحدى شفتي البعير لعلاقةٍ بينهما، قال الصّبّان: (وبمَرتَبتَين إن نقلتَه منه مُطلَق شَفَة بعـد نقله مـن إحدى شـفتي البعير الزّائدة عـلى الأخرى، واسـتعملتهُ في شَـفَة زيد، لعلاقة الإطلاق، فيكـونُ مَجَازا مبنيًـا على مَجَـاز). الكواكبُ الدّريّة في العلاقـاتِ المَجَازيّة ٧٦٧.

وإذا لوحظ أنّ العلاقةَ المُشابهةُ كان مَجَازا بالاستعارةِ[٢٠]، وبِعبارةٍ: فإنْ لوحظَ في الإطلاقِ المُشابهة في الغِلظِ والتَّدلّي فهو استعارة[٢١].

وإنْ لوحظَ أنّه من إطلاق المقيّد على المُطلَق، أعني: مُطلَق شَفَة ثمّ استعمل في شَفَة الإنسان، فمَجَازٌ بمَرتَبةٍ، وإنْ لوحظَ له النّقلُ بخصوصِهِ ثانيًا فمَجَازٌ بمَرتَبَتَين، وهو نقلُه عن مَعناهُ إلخ، يلائمُ المُستعار منه إلى مَعنَى يَعمّه ويعمّ المُستعارَ لهُ لعلاقةِ التقييدِ ثمّ نقله من هذا المَعنَى العامّ إلى ملائمِ المُستَعار لهُ بخصوصِهِ لعلاقةِ الإطلاقِ والتّقييدِ وقِس[٢٢].

فافهمْ هذه الحكمَة فإنّها ضالّة المؤمن

وكتبَ مقيّدًا لكلام ساداتِه مع تَصرّفٍ فيه، وكلامُ العُلَمَاءِ يَشرحُ بَعضُه بَعضًا (مُحَمَّد السّعيد بن محيي الدّين) كان اللهُ له ولأحبّتِهِ آمين، بأواخر ربيعِ النّبوّةِ من عام ١٢٧٨، والسّلامُ على مَن يقفُ عليه طالبًا دُعاهُ ورِضاهُ.

---

(٢٠) قال الأستاذ حامد عوني مُتحدّثًا عن قولِ العَرَب: (مِشفَر زيدٍ يَسيلُ دمًا)، أو عن إطلاق لفظة (المَرسَن) على أنفِ الإنسان، وعن العَلَاقَة بين المَعنَى الأصليّ والمستعار له في القولين السّابقين: «ويصحّ في مثل هذين المثالين أن تكونَ العَلَاقَةُ المشابهةَ، وحينئذٍ يكون اللّفظ (استعارة) بأن تشبّه شَفَة زيد مثلًا بِمشفَر البعير في الغِلظِ والتّدلّي، ثمّ يُستعار لها لفظ (مِشفَر) مثل هذا يقالُ في (المَرسَن) فاللّفظ الواحد قد يكون مَجَازا مُرسلًا، ويكون استعارةً باعتبارين، فإنْ اعتبرتَ العَلَاقَة بين الطّرفين غيرَ المُشابهة كان اللّفظ (مَجَازا مُرسلًا)، وإنْ اعتبرتَ العَلَاقَة المُشابهة كان اللّفظ (استعارة)، والعبرةُ بقصدِ المتكلّم وإرادتُه، فإنْ لم يُعلمْ قصدُه بأنْ لم تقمْ قرينةٌ عليه احتمل اللّفظ الأمرين». المِنهاجُ الواضحُ للبَلَاغَة ٣/ ٢٧٩.

(٢١) قال الشّيخ أبو العرفان الصّبّان: و(يَصحّ أن يكونَ من باب الاستعارة بأنْ يشبّه شَفَة زيد بإحدى شفتي البعير الزّائدة على الأخرى، بجامعِ الغِلظِ والتّدلّي). الكواكبُ الدّريّة في العلاقاتِ المَجَازيّة ٧٦٧.

(٢٢) نقلَ أبو البقاءِ الكفويّ آراءَ العُلَمَاء في مَسألةِ وجودِ قرينة في المَجَاز تربطُ المَعنَى الأصليّ بالمَعنَى المُرَاد فهمه من المَجَاز، فقال: (والمَجَاز لا يكون إلّا مع قرينة معيّنة دالّة على أنّ اللّفظ لم يستعمل فيما وضع له، وهي غير القرينة الدّالّة على تعيين المُرَاد، صرّح به العلّامة التّفتازانيّ - عليه الرّحمة - في شرح الشّمسيّة، وصرّح أيضًا في التّلويح، بأنّ كونَ القرينةِ مأخوذةً في مفهومِ المَجَاز رأي عُلَمَاء البيان رحمَهم الله، وأمّا رأيُ عُلَمَاء الأصولِ رحمَهمُ الله في شرط صحّتِه واعتبارهِ واستعمالِ اللّفظ المَجَازيّ بلا قرينةٍ أردأ من استعمال الألفاظ الغريبة؛ لأنّ الذّهن يتبادرُ على غير المقصودِ عند عدمِ القرينةِ المانعةِ بخلافِ الألفاظِ الغريبة، إذ لا يفهم منها شيءٌ) الكلّيّات ٦٨٧.

المَصَادِر والمَراجِع

- الاحتمالات اللّغويّة المُخلّة بالقطع وتعارضُها عند الأصوليّين: للدّكتور كيان أحمد حازم يحيى، دار المدار الإسلاميّ، ط١، بيروت – لبنان، ٢٠١٣.
- البارقُ السَّنِيّ من حياةِ مكّي الحَسنيّ: لخلدون بن مكّي الحَسنيّ، دار البيّنة، دمشق – سورية.
- جواهر البَلَاغَة في المعاني والبيانِ والبَديع: للسّيّد أحمدَ الهاشميّ، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصّميلي، المكتبة العصريّة، بيروت – لبنان.
- الحذاقة بأنواع البَلَاغَة في المَجَاز المُرسَل: لأحمد الدمنهوريّ، تحقيق: يوسف السّناريّ، مجلّة العَرَب، المجلّد: ٥٥، العدد ٥و٦، ٢٠١٩م.
- حِليَة البَشر في تاريخ القرنِ الثّالثَ عشر: لعبد الرّزّاق البيطار، تحقيق: مُحَمَّد بهجة الأثريّ، ط٢، دار صادر، بيروت – لبنان، ١٩٩٣م.
- الصّواعقُ المُرسَلة على الجَهميّة والمُعطّلة: لابن القيم الجَوزيّة، تحقيق: الدّكتور عليّ بن محمد الدّخيل الله، دار العاصمة، ط١، الرّياض – المملكة العَرَبيّة السّعوديّة، ١٤٨٠هـ.
- عقد الجمان النّفيس في ذكر الأعيان من أشريف غريس: لأبي زيد عبد الرّحمن بن عبد الله التوجينيّ، ط١، دار الخليل القاسميّ، الجزائر، ١٤٢٥هـ.
- القاموس المُحيط: للفيروزابادي، تحقيق: مكتب تحقيق التّراث في مؤسّسة الرّسالة، مؤسّسة الرّسالة، ط٣، بيروت – لبنان، ٢٠٠٩م.
- الكلّيّات، مُعجَم في المُصطَلَحات والفروق اللّغويّة: لأبي البقاء الكفويّ، راجعه وعلّق عليه: د. مُحَمَّد مُحَمَّد تامر، د. أنيس الشّامي، دار الحديث، القاهرة – مصر، ٢٠١٤م.
- الكواكب الدّرّيّة في العلاقات المَجَازيّة: لأبي العرفان مُحَمَّد بن عليّ بن عليّ الصّبّان، دراسة وتحقيق: سلمان بن مُحَمَّد بن حَسَن القرنيّ، مجلّة الجامعة العراقيّة، العدد ٥٧، الجزء٣.
- مَجمُوعُ فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيميّة: جمع وترتيب: عبد الرّحمن بن مُحَمَّد بن قاسم، وساعده ابنه مُحَمَّد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف، ١٤١٥هـ.
- مَخطُوط (رسالة في مُصطَلَح الحديث) للعلّامة مُحَمَّد السّعيد بن مُحيي الدّين الجزائريّ (ت: ١٢٧٧هـ) وصفًا وتقديمًا: للدّكتور عليّ بسّام، مجلّة رفوف، المجلّد ١٠، العدد ٢، ٢٠٢٢.
- منعُ جوازِ المَجَاز في المُنزّل للتّعبّدِ والإعجاز: لمُحَمَّد الأمين الشّنقيطيّ، حقّقه وعلّق عليه: أبو حفص سامي بن العَرَبيّ، دار الجيل، ط١، بيروت – لبنان، ١٩٩٥م.
- المنهاجُ الواضحُ للبَلَاغَة: لحامد عوني، مكتبة الجامعة الأزهريّة.